

وان قيل فائدة الانتقاد اليماني قلنا وهذا الانتقاد التكليفي واجاب الصلاة والزكاة
 وقطع السارق ونحوها يفيد ماهيات الاحكام وتفصل عند العمل بخلاف ما ذكرتم
 فانه لا يفيد شيئاً **خاتمة** مخوي للفظ ما افاده لامن صيغته ويسمى اشارة
 واجبة والحنا وتفاوت مراتبه وهو على ضربين الاول مقتضى وهو المضمحل الضروي
 لصديق المتكلم بخلاف العمل الابدنية اي صحيح أو لوجود الحكم شرعاً نحو وعلى سفر
 فعدة أي فاطر وأعتق عبدك عنى في اقتضائه ملك القائل له او عقلاً نحو حوت
 عليكم امهاتكم في اضرار الوطي واسأل القرية في اضرار الأهل الثاني لتعليل الحكم
 بما اقترن به من الوصف المناسب نحو السارق والسارقة فاطعوا الزانية
 والزاني فاجلدوا أي للسوق والزانية ان الابرار في نعم وان الفجار في عجز
 اي البر والنجور ليل الحفلاء الى اكرم العلماء وهن الجهال ونفورهم من عكسه
 الثالث فهم الحكم في غير محل النطق بطريق الاولى وهو مفهوم الموافقة كفهيم
 تحريم الضرب من تحريم التأفيف بقوله تعالى فلا تقل لهما أف وشرطه فهم
 المعنى في محل النطق كالتعظيم في الآية والا فيجوز ان يقول السلطان عن منازعه
 اقتلوا هذا ولا تصفوه وهو قياس عند ابي الحسن الخريزي وبعض الشافعية
 خلافا لبعضهم والقاضي الحنفية لنا الحاق المسكوت عنه بالمنطوق في الحكم
 لا اشتراكهما في الحكم المقتضى وهو القياس كقياس الجوع ونحوه في المنع من الحكم
 على الغضب لمنعها كمال الفكر والزيت على السمن في التنجيس بجامع السراية
 قالوا قاطع بسبق الى الفهيم بل انأمل قلنا قياس جلي ونحوه هزئت بنهاية
 الفاسق فالكافر أولى اذ الكفر فسق وزيادة وقتل الخطأ موجب الكفارة فالعبد
 أولى لكنه ليس بقاطع لجواز تحريم الكافر لعده الته في دينه بخلاف الفاسق
 واختصاص

لا كانه في الأصل
 الاعراض بحروف
 الابد



واختصاص العمد بمسقط مناسب كالغرس وقول الشافعية اجاز السلم مؤجلاً
 تحالاً اجوز لبعده من الغرر زديان الغرر مانع احتمال في المؤجل والحكم لا يثبت
 لانتفاء مانعه بل لو وجد مقتضيه وهو الارتفاق بالاجل وقد انتمى الحال
 الرابع دلالة تخصيص شيء بحكم تدل على نفيه عماده وهو مفهوم المغالفة
 نحو ومن قتله منكم متحداً من فتياتكم المؤمنات ومن لم يستطع منكم طولاً في
 سائمة الغنم الزكاة وهو حجة الاعتدال بحسنة وبعض المتكلمين لنا تخصيص
 احدهما مع استواء ما عني الغدول عن الأخضر وترجيح من غير مرجح وابطال المفائدة
 التخصيص قالوا فائدة توسعة مجازي الاجتهاد لتليل فضيلته وتأكيده حكم الموصون
 بالذكر لشدة مناسبته أو سببته او وقوع السؤال عنه أو احتياطاً له لتلا
 بخبره بعض المجتهدين عن الحكم ونحوه ولا يختص بما ذكرتم قلنا جعل ما ذكرناه من
 جملة فوائده تكبيراً لها أولى وايضاً اجماع الفقهاء والعقلاء على فهم ما ذكرناه
 كقول ابي ذر مابال كلب الاسود من الاخر من الاضفر وقول يعلى بن امية ما
 بالناقص وقد أمنا ووافقه عمر وقوله عليه السلام في جواب السؤال عما يلبس
 المحرم من الثياب لا يلبس القميص ولا السراويلات ولا البرانس يدل عليه والامنا
 كان جواباً ولو قال قائل اليهودي او النصراني اذا نام غمض عينيه واذا اكل
 حركت فكه لسخر كل عاقل منه وضحك عليه وكذا لو قال قائل الشافعية والحنابلة
 فضلاء أو علماء أو زهاد لا غناظ من سمع ذلك من الحنفية وكذا بالعكس وما ذكرنا
 ونحوه الا لدلالة التخصيص اللفظي على الاختصاص المعنوي قالوا لو دل ذلك زيد
 عالم ومحمد رسول الله على نفي العلم والرسالة عن غيرها قلنا مفهوم اللقب في كونه
 حجة خلاف فان سلم فلذلك العقل والنس على عدم اختصاصه قالوا لو دل المسأ

في

إدهو